

## المقدمة

تابعة للشرطة، كما جرى استعراض وتحليل آلاف الوثائق الصادرة عن الشرطة ووزارة القضاء. كذلك، أُجري فحص عملي لأساليب تشغيل الأدوات التكنولوجية ولإجراءات التوثيق المرتبطة بها.

**بيّنت صورة الوضع التي تم الكشف عنها من خلال الرقابة** التي أجراها مكتب مراقب الدولة وجود فجوات ونقاط ضعف في استخدام الأدوات التكنولوجية من قبل شرطة إسرائيل، وفي واجهة عملها مع المستشار القضائي للحكومة والنيابة العامة في هذه القضايا. وتشير النتائج إلى وجود اختلالات ونقاط ضعف جهازية يستلزم تصحيحها بصورة ملحة، وذلك لضمان ترسيخ المبادئ الأساسية المتعلقة بكيفية ممارسة جهات إنفاذ القانون لقوتها وصلاحياتها. فيما يلي أبرز الفجوات الجهازية:

غياب التنظيم التشريعي والقانوني - استخدام الأدوات التكنولوجية وتنفيذ إجراءات في مجال التنصت واستعمال بيانات الاتصالات دون إرساء ملائم للأساس القانوني والقضائي اللازم لذلك. وقد أدى غياب التنظيم التشريعي إلى نتيجتين: الأولى، استخدام أدوات تسمى بالخصوصية مساساً بالقانون أن تكون الصلاحية لاستخدامها منظّمة في تشريع أساسي. والثانية، تقليص قدرة الشرطة على استنفاد إجراءات إنفاذ القانون باستخدام هذه الأدوات في إطار مكافحة الجريمة.

ممارسات عمل تُثير إشكاليات وصعوبات في الشرطة - اعتماد أساليب عمل ملتزمة على المسار السليم وتنفيذ ممارسات لا تستند إلى إجراءات منظّمة وواضحة. وقد أدّت هذه الممارسات إلى تنفيذ أعمال محظورة في مراحل ممارسة صلاحيات الشرطة، ابتداءً من مرحلة تقديم الطلب، ولغاية استخدام بيانات الاتصالات أو نتائج التنصت السري. وفي ظل غياب التنظيم، تبين أنه جرى تنفيذ عمليات تثبيت غير قانونية لأجهزة التنصت، جمع معلومات بصورة غير مسموح بها، وإنتاج مخرجات محظورة واستخدامها.

صعوبات في واجهات العمل والتماس بين شرطة إسرائيل ووزارة القضاء - يتعلّق جزء من نتائج التقرير باستخدام الشرطة لصلاحياتها، ويتعلّق جزء آخر بالمرافقة القانونية التي قدّمها جهات الاستشارة القانونية للحكومة في وزارة القضاء، كما يتعلّق جزء منها بعمل النيابة العامة. ترتبط هذه النتائج بعضها ببعض، حيث يكمن في أساسها ضعف يتمثل، من جهة أولى، في عدم نقل معلومات كافية من الشرطة إلى وزارة القضاء، ويتمثل من جهة أخرى في عدم وجود مبادرة من وزارة القضاء للحصول على معلومات كاملة حول مجمل قدرات الأدوات التكنولوجية.

في العقد الأخير عززت الشرطة بشكل ملحوظ من قدراتها التكنولوجية لجمع المعلومات من أجل القيام بمهامها وتحقيق أهدافها. وخلال هذه السنوات، طرأ ازدياد كبير على استخدام الشرطة لأدوات تكنولوجية متنوعة لأغراض التنصت على المكالمات واستخراج بيانات الاتصالات. تشمل الأدوات المتاحة للشرطة لهذا الغرض، من بين أمور أخرى، أدوات للاستماع إلى الصوت، وأدوات لالتقاط المعلومات المنقولة عبر الاتصالات بين الحواسيب، وكذلك أدوات للحصول على بيانات الاتصالات. يجري تثبيت بعض هذه الأدوات على أجهزة طرفية، ممّا يتيح الوصول إلى المعلومات المخزّنة فيها وإلى المعلومات المنقولة منها في وقت حقيقي من خلال الاتصالات بين الحواسيب، وذلك دون علم الأهداف الخاضعة للتنصت.

في جوهر العمل بمجال تشغيل الأدوات التكنولوجية من قبل جهات إنفاذ القانون يكمن تحدّي معقّد وحساس: الحفاظ على التوازن بين الحاجة إلى حماية أمن الجمهور وتطبيق القانون، وبين الواجب في حماية حقوق الفرد، وعلى وجه الخصوص حق كل إنسان في الخصوصية. ففي العصر الحديث، حيث تتيح الأدوات التكنولوجية المتقدمة إمكانيات جديدة لجمع المعلومات والتحقيق، تبرز الحاجة إلى تنظيم قانوني واضح، إلى جانب تعزيز آليات الرقابة والإشراف. إن الاستخدام غير اللائق لهذه الأدوات قد يؤثر سلباً على ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة من جهة أولى، في حين أن الثغرات والفجوات في التنظيم التي تقيد استخدام هذه الأدوات قد تمسّ بالأمن الشخصي للمواطن وبقدرة الدولة على إدارة مكافحة فعّالة للجريمة من جهة أخرى.

**يُلخّص هذا التقرير** فحصاً شاملاً حول موضوع استخدام الأدوات التكنولوجية، تمّ في إطاره فحص نشاط جهات إنفاذ القانون المركزية: شرطة إسرائيل، المستشارية القانونية للحكومة والنيابة العامة للدولة في وزارة القضاء، وكذلك آليات التنسيق والتكامل فيما بينها. أجريت هذه الرقابة أيضاً استناداً إلى صلاحية مراقب الدولة في إجراء رقابة جهازية على ممثلي الدولة أمام الهيئات القضائية.

يتضمن تقرير الرقابة هذا تحليلاً شاملاً ومنهجياً لمرحلة استخدام الأدوات التكنولوجية، ابتداءً من إجراءات التنظيم التشريعي والقانوني؛ مروراً بتقديم الطلبات؛ وتنفيذ عمليات تركيب الأدوات؛ والحصول على بيانات الاتصالات واستخدامها؛ وانتهاءً بإجراءات الإشراف والرقابة على استخدام هذه الأدوات في الشرطة، ولدى المستشارية القانونية للحكومة، وفي النيابة العامة.

خلال الرقابة، جرى فحص أدوات تكنولوجية مختلفة كانت قيد استخدام الشرطة، وتم تحليل قواعد بيانات ذات صلة

نشاط لجنة فحص حكومية لم تنته من عملها بعد. توجد لعمل كل واحدة من هذه الجهات قيمة مستقلة وفريدة من نوعها.

تتناول رقابة الدولة بشكل كبير العلاقات المتبادلة والتنسيق بين الجهات التي تخضع للرقابة، بما في ذلك القضايا التي تعالجها الحكومة على المستوى الواسع والسياسي، وكذلك على العمليات التي تجري في الدوائر الحكومية على مدى سنوات. وبهذا الشكل، تختلف رقابة الدولة، التي تتناول عمليات الرقابة الجهازية، عن الرقابة الداخلية. لقد تم تطبيق هذه الخصائص في تقرير الرقابة الحالي الذي نقوم بنشر نتائجه للجمهور. كما تركز الرقابة بشكل كبير على عمليات اتخاذ القرار في الجهات التي تخضع للرقابة، وقد تم تطبيق ذلك أيضًا في تقرير الرقابة هذا. تؤكد أنه وفقًا للمنهجية المعتمدة دائمًا في رقابة الدولة، فإن هذه الرقابة لم تتناول جوهر السياسة ولا تهدف إلى استبدال تقدير الرأي للسلطة التنفيذية، بل فحصت ما إذا كانت عملية وضع السياسات قد تمت وفقًا للقانون ووفقًا لمبادئ الإدارة

السليمة.

أود أن أعرب عن شكري وامتناني لمستخدمي مكتب مراقب الدولة على عملهم المهني والدقيق في إعداد هذا التقرير، الذي أنجز في ظروف معقدة مع الالتزام بالحفاظ على أعلى المعايير المهنية.

خلال إعداد التقرير، واصلت الدولة مواجهة العديد من التحديات في مجالات مختلفة. وأمل أن تسهم نتائج التقرير وتوصياته في تعزيز مؤسسات الدولة وزيادة ثقة الجمهور بها.

لا أستطيع أن أختم الكلمات الافتتاحية هذه دون أن أعبر عن أملّي وابتهالي لعودة آخر المخطوفين، المقاتل في وحدة "المهام الخاصة- اليسام"، الرقيب الأول ران غوثيلي، ولنجاح جنودنا في مختلف الجبهات، وشفاء الجرحى، ولأيام أكثر سكينه وهدوءًا لجميع سكان دولة إسرائيل.

منياهو أنجلمان

مراقب الدولة  
ومفوض شكاوى الجمهور

القدس،  
كانون الثاني 2026

ضعف مهني في مجال التكنولوجيا والقانون - ينطوي جزء أساسي من نتائج التقرير على وجود ضعف مهني ناتج عن غياب قوى عاملة تمتلك الخبرة التكنولوجية المطلوبة لمعالجة المجالات التي تقع في صلب التقرير، لدى جهات الاستشارة القانونية للحكومة والنيابة العامة، والاستشارة القانونية للشرطة.

**فيما يتعلق بتطرقني للمستقبل**، تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات الأخيرة بدأت الشرطة ووزارة القضاء في اتخاذ خطوات لتصحيح أوجه الخلل والقصور. ومع ذلك، لا بد من استكمال إجراءات التصحيح، والتي تتطلب، من بين أمور أخرى، عملاً حكومياً منسقاً بين الشرطة، النيابة العامة، والاستشارة القانونية للحكومة في وزارة القضاء. ويشمل ذلك الدفع قدماً بالتعديلات التشريعية اللازمة، تطوير آليات رقابية محسنة، توضيح أنظمة وسياسات العمل، وتعزيز الشفافية بين المؤسسات وتحمل أجهزة تطبيق القانون المسؤولية عند استخدامها أدوات تكنولوجية حساسة.

تؤكد أن هذا التقرير لم يُعد لفحص أعمال إنفاذ القانون المتعلقة بملفات تحقيق محددة، بل يركز على تقييم منهجي لاستخدام الشرطة للأدوات التكنولوجية لأغراض إنفاذ القانون، وتحديد الأنماط التي تستدعي التصحيح أو التحسين. تُظهر نتائج الرقابة وجود فجوات جهازية وحاجة إلى تحسين شامل وعميق في عمل أجهزة إنفاذ القانون، ولا يتضمن التقرير نتائج شخصية. وبناءً عليه، فإن هدف التقرير هو الدفع نحو إجراء إصلاح جهازي، وليس أن يُستخدم كأداة للتهجم على هذا المسؤول أو ذاك. أجد من المناسب توضيح هذه النقاط، على وجه الخصوص في ظل النقاش العام الدائر في السنوات الأخيرة حول جهاز إنفاذ القانون في إسرائيل.

في هذه الفترة، مع مواجهة الدولة لتحديات الجريمة المعقدة وتهديدات أمنية، وبالنظر إلى النقاش العام حول القضايا القانونية والتنفيذية، تزداد أهمية الحفاظ على التوازن بين الحاجة إلى حماية أمن الجمهور وإنفاذ القانون، وبين الواجب في الحفاظ على حقوق الفرد، لا سيما حق كل شخص في الخصوصية.

**تنبثق أهمية رقابة الدولة وعملها عن القانون** الأساسي لمراقب الدولة، الذي يمنحها الاستقلالية وعدم التبعية مطلقاً للسلطة التنفيذية. هذه الاستقلالية ضرورية لضمان أن تتم الرقابة دون خوف ودون تأثيرات خارجية، وأن يقدم مراقب الدولة التقارير عن عمله إلى الكنيست والجمهور. تجدر الإشارة إلى أن مكتب مراقب الدولة أجرى الرقابة في هذا الموضوع بالتزامن مع عمل لجنة فحص داخلية في وزارة القضاء، وكذلك بالتزامن مع